



(أ.ف.ب)

دونالد ترامب

## 3 ملايين برميل يوميا.. ونصيب الكويت 208 آلاف برميل الاستقلال عن «أوبك».. أولى خطط إدارة ترامب للطاقة

أحمد موسى

733 ألف برميل والعراق 401 ألف برميل والكويت 208 آلاف برميل تشكل 7٪ من واردات النفط إلى الولايات المتحدة. ويشير محللون إلى أن أهداف الرئيس الجديد للولايات المتحدة قد لا يمكن تحقيقها بشكل كامل بالرغم من ارتفاع إنتاج النفط في أميركا وزيادة المخزون في ظل السماح بعودة عمليات التصدير للخارج. وأضاف المحللون أن تصريحات الإدارة الجديدة مماثلة لتصريحات مماثلة أطلقها الرئيس الأسبق جورج بوش حينما تعهد بخفض الواردات من الشرق الأوسط عندما قال جملته الشهيرة «الامة مدمنة للنفط»، الا ان فترة ولايته شهدت ارتفاع الشحنات من أوبك 40٪. وأكد المحللون أن خطة ترامب الأولى للطاقة تهدف إلى اتخاذ خطوات لزيادة إنتاج الطاقة، مضيفين ان الولايات المتحدة تقترب من الاستقلال في مجال الطاقة.

يذكر أنه وفقا لإحصائيات إدارة معلومات الطاقة الأميركية فإن الولايات المتحدة استطاعت ان تخفف وارداتها من النفط إلى أكثر من النصف منذ 2008 لتبلغ في عام 2015 نحو 4,7 ملايين برميل مشروع تنموي صحيح، مثل هذا المشروع ان وجد، لا يعالج فقط التسارع الكمي في النمو السكاني، وإنما يستبدله بالتراكم النوعي. مثل هذا المشروع لا يفترض أن تقوده عاطفة، ولا نزعات غير إنسانية توجه غضبها إلى الضحية بدلا من المذنب، ويجب الا ننسى أن الكويتيين حتى وقت قريب كانوا مهاجرين برا وبحرا طلبا للرزق. نسوق هذا الكلام استباقا لاحتمال انجراف علاج الخلل بالضغط على اضعف حلقاته هروبا من مواجهة ممكن المشكلة، وهروبا من ولوج الطريق الصعب- مثل مراجعة التوسع الإسكاني الأفقي- أي مشروع تنمية حقيقية لضمان استدامة استقرار البلد اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.

وتشير الأرقام إلى أن معظم التوسع الإسكاني تم في حقبة سبعينيات القرن الفائت، حين بلغت نسبة نمو السكان للفترة 1973-1982 نحو 5,9٪، لمجموع السكان، ونحو 7,3٪ لغير الكويتيين، وبلغت للحقبة 2003-2016 نحو 4,1٪، و4,8٪ لغير الكويتيين. وكانت حقبة توسع مالي شديد، بينما بلغت للفترة 1997-2001، أو حقبة ما بعد ركود سوق النفط بعد أزمة «ثور آسيا» في خريف عام 1997، نحو 1,4٪ فقط لنمو السكان، و0,3٪ لغير الكويتيين. والواقع أن فترة التوسع تشهد أيضا انتعاش مهنة الاتجار بالبشر، حيث تكثر الشركات والأفراد المستوردة للعمالة لقاء عمولة باهظة، ثم إطلاقهم في الشارع للبحث عن عمل، وتلك جريمة إنسانية وسياسية. وعلى أي الأحوال، ومن دون أي جهد، سيشهد المستقبل القريب هبوطا متصلا في معدل النمو السكاني مع استمرار ركود سوق النفط.

## تقرير الشال

خلل التركيبة السكانية سببه السياسات العامة وليس الوافد

## «الشال» للكويتيين: تذكروا أننا كنا يوما مهاجرين!

انجراف علاج الخلل بالضغط على أضعف حلقاته.. هروب من المواجهة

تطرق تقرير الشال الاقتصادي إلى أرقام الهيئة العامة للمعلومات المدنية حول عدد السكان في الكويت الذي بلغ 4,330 ملايين نسمة، بينهم 2,645 مليون عامل، على أن نسبة إجمالي الكويتيين العاملين قارب 16,7٪. والمؤكد أن في تركيبة السكان خلا هيكليا، في نوعية السكان ومستوى التعليم والخبرة الذي يعتبر متدنيا لدى أغليتها، ولإيد من الإشارة إلى أن تلك التركيبة ليست خطا الوافد، وإنما خلية السياسات العامة البائسة، حيث أن زيادة العمالة الوافدة، مجرد متغير تابع للتوسع المالي الناتج عن رواج سوق النفط، وريادة ذلك التوسع المالي ليست فقط مؤثرة في نمو السكان، وإنما مصممة لتجذب الهامشي منها. وعلاج الفجوات الهيكلية الأربعة في الكويت يمكن في

تبنى مشروع تنموي صحيح، مثل هذا المشروع ان وجد، لا يعالج فقط التسارع الكمي في النمو السكاني، وإنما يستبدله بالتراكم النوعي. مثل هذا المشروع لا يفترض أن تقوده عاطفة، ولا نزعات غير إنسانية توجه غضبها إلى الضحية بدلا من المذنب، ويجب الا ننسى أن الكويتيين حتى وقت قريب كانوا مهاجرين برا وبحرا طلبا للرزق. نسوق هذا الكلام استباقا لاحتمال انجراف علاج الخلل بالضغط على اضعف حلقاته هروبا من مواجهة ممكن المشكلة، وهروبا من ولوج الطريق الصعب- مثل مراجعة التوسع الإسكاني الأفقي- أي مشروع تنمية حقيقية لضمان استدامة استقرار البلد اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.

وتشير الأرقام إلى أن معظم التوسع الإسكاني تم في حقبة سبعينيات القرن الفائت، حين بلغت نسبة نمو السكان للفترة 1973-1982 نحو 5,9٪، لمجموع السكان، ونحو 7,3٪ لغير الكويتيين، وبلغت للحقبة 2003-2016 نحو 4,1٪، و4,8٪ لغير الكويتيين. وكانت حقبة توسع مالي شديد، بينما بلغت للفترة 1997-2001، أو حقبة ما بعد ركود سوق النفط بعد أزمة «ثور آسيا» في خريف عام 1997، نحو 1,4٪ فقط لنمو السكان، و0,3٪ لغير الكويتيين. والواقع أن فترة التوسع تشهد أيضا انتعاش مهنة الاتجار بالبشر، حيث تكثر الشركات والأفراد المستوردة للعمالة لقاء عمولة باهظة، ثم إطلاقهم في الشارع للبحث عن عمل، وتلك جريمة إنسانية وسياسية. وعلى أي الأحوال، ومن دون أي جهد، سيشهد المستقبل القريب هبوطا متصلا في معدل النمو السكاني مع استمرار ركود سوق النفط.

تنظمه «الكويتية للاستثمار» من 9 - 11 فبراير المقبل بأرض المعارض بمشرف

## مؤسسة الكويت للتقدم العلمي تقدم بدعم معرض ميكروفاير الكويت 2017

المسؤولين عن المؤسسة وعلى رأسهم صاحب السمو الأمير الذي يرأس مجلس الإدارة، بتفضله تقديم الدعم لـ «Maker Faire الكويت» الذي يعتمد تمازج المشاريع الحديثة، تلك الفكرة التي تنطلق منها استراتيجية مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ورسالتها نحو تحفيز ودعم الاستثمار في تنمية القدرات البشرية، وفي مبادرات تساهم في بناء قاعدة صلبة للعلم والتكنولوجيا والإبداع مع القطاع الخاص.

وشدد على أهمية رعاية الصناع والمبتكرين للوصول بهم إلى مرحلة تصنيع وتسويق مشروعاتهم من خلال دعم كل المؤسسات مثل هذه المعارض التي تنعز في السوق المحلي وتكرس ثقافة الصناع والابتكار والتجديد. وذكر أنه قد سبق للكويت المشاركة في معرض ميكروفاير بالولايات المتحدة الأمريكية منذ أكثر من عامين، من خلال مشاريع كويتية ساهمت في دعمها مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وفاز آنذاك مشروع للمخترع الكويتي د.حسن الشمري المتمثل في ماسك الإبرة الجراحي ليحصل على التنفيذ والإنتاج كإحدى منتجاته التي يمكن من أميركا، وبعد ذلك الإنجاز لخاصة جهود قامت بها المؤسسة خلال سنوات طويلة، كما أن تبني الشركة

المسؤولين عن المؤسسة وعلى رأسهم صاحب السمو الأمير الذي يرأس مجلس الإدارة، بتفضله تقديم الدعم لـ «Maker Faire الكويت» الذي يعتمد تمازج المشاريع الحديثة، تلك الفكرة التي تنطلق منها استراتيجية مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ورسالتها نحو تحفيز ودعم الاستثمار في تنمية القدرات البشرية، وفي مبادرات تساهم في بناء قاعدة صلبة للعلم والتكنولوجيا والإبداع مع القطاع الخاص.

وشدد على أهمية رعاية الصناع والمبتكرين للوصول بهم إلى مرحلة تصنيع وتسويق مشروعاتهم من خلال دعم كل المؤسسات مثل هذه المعارض التي تنعز في السوق المحلي وتكرس ثقافة الصناع والابتكار والتجديد. وذكر أنه قد سبق للكويت المشاركة في معرض ميكروفاير بالولايات المتحدة الأمريكية منذ أكثر من عامين، من خلال مشاريع كويتية ساهمت في دعمها مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وفاز آنذاك مشروع للمخترع الكويتي د.حسن الشمري المتمثل في ماسك الإبرة الجراحي ليحصل على التنفيذ والإنتاج كإحدى منتجاته التي يمكن من أميركا، وبعد ذلك الإنجاز لخاصة جهود قامت بها المؤسسة خلال سنوات طويلة، كما أن تبني الشركة



د.محمد سلمان

سلمان: المؤسسة تواصل جهودها لتشجيع الموهوبين وتحفيزهم على اقتحام مجال ابتكار

التكنولوجية

أعلنت مؤسسة الكويت للتقدم العلمي دعماً لمعرض ميكروفاير العالمي الذي تنظمه الشركة الكويتية للاستثمار برعاية حضرة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد خلال الفترة من 9 إلى 11 فبراير المقبل في معرض الكويت الدولي بمشرف الصالة رقم 5. في هذا الصدد قال مدير إدارة الشركات والابتكار د.محمد سلمان في بيان صحفي: إن المؤسسة تواصل جهودها لتشجيع الموهوبين من الصناع الشباب وتحفيزهم على اقتحام مجال ابتكار واختراع المنتجات التكنولوجية بما لديهم من أفكار طموحة من شأنها دخول الأسواق العالمية عبر بوابة «Maker Faire» التي أتت إلينا على أرض الوطن لتستقبل الصناع خلال شهر الأعياد الوطنية، بدلا من الذهاب إليها في نيويورك.

وأكد أن المؤسسة تهدف من خلال المشاركة برعايتها في المعرض إلى تعزيز روح الإلهام بثقافة الابتكار في المجالات كافة مع التأكيد على دعم هذه الابتكارات لترى النور، لاسيما أفكار الصناع من الشباب الكويتي والعربي وما أكثرها في بحاجة إلى التقني والرعاية على النحو الذي يمكن من تصنيعها وتسييل الضوء عليها، وأشار د.سلمان إلى أن فكرة المعرض لاقت قبولا



طارق يحيى

## «ميسان» مستشاراً في اندماج «الوسيط» و«السيف» للوساطة المالية

المالي على هيئة الصفة، وإعادة المستندات القانونية للاندماج والوصول على الموافقات الرقابية، لاسيما موافقة وزارة التجارة والصناعة وهيئة أسواق المال على الاندماج.

وتولى الشريك طارق يحيى قيادة فريق مكتب ميسان، وقد كان الاندماج متشعبا ومتطلبا لإجراءات ومستندات مستحدثة.

قدم مكتب «ميسان إي.تي.» المشورة في عملية اندماج شركتي السيف والوسيط للوساطة المالية، وهو الاندماج الأول من نوعه بعد تطبيق تعليمات الاندماج الجديدة الصادرة عن هيئة أسواق المال في الكويت.

وعمل مكتب ميسان إلى جانب الشركات المندمجة والمستشار

596 مليون دينار سيولة البورصة منذ بداية 2017

## هذه أسباب ارتفاع سيولة السوق

توجهت سيولة البورصة، فالوقت مازال قصيرا جدا لاستخلاص أرقامها، ولكنه يظل مؤشر يستحق المتابعة. وتزامنت حقبة الهبوط المتصل في سيولة البورصة، مع سخونة في سوق العقار المحلي، وتحديد النشاط الاستثماري ضمنه، وبعد بدء تصحيح أسعاره مؤخرا، وبداية ارتفاع أسعار الفائدة بما تعنيه من مزيد من الضغط على أسعاره وسيولته، توجهت تلك الأموال إلى الأصل الوحيد والرخيص المتاح، وهو الأسهم في البورصة. ويعد أيضا ارتفاع في أسعار النفط بعد اتفاق المنتجين نهاية العام الفائت، وارتفاع سيولة وأسعار بورصات الأقليم، وتحديد السوق السعودي الذي عوض في آخر شهرين من عام 2016 خسائر كبيرة، وانتقل مع نهاية العام لتحقيق مكاسب. وعلى النقيض من ذلك، قد تكون تلك سيولة مؤقتة ان كانت

متساويا أو ربما يكون مشتركا، فلو أخذنا عينة بحدود 10٪ من الشركات المدرجة التي حظيت بأعلى سيولة، أو نحو 18 شركة، نجدها استحوذت على نحو 52,1٪ من كل سيولة البورصة، تلك الشركات الـ 18، توزعت على 10 شركات قيمتها السوقية 100 مليون دينار وأكثر، و8 شركات راوحت قيمتها السوقية بين 17,7 و99,9 مليون دينار، أي خليط من شركات كبيرة وصغيرة، أو خليط من الاستثمار الذي لا يعرف مصدره، وهوس المغامرة. ومازال الانجراف الكبير جدا بين الشركات السائلة وتلك غير هدفها الإفادة من ضعف متصل هبط بالأسعار إلى مستوى غير مبرر في غالبيتها، وخلق فرص استثمارية مجزية، ودخول تلك القطاع في هذه الحالة يغني عن تدخل الحكومة ويديمه. ويبدو من تحليل توجهات السيولة منذ بداية العام، بأن احتمال كونها سيولة مستدامة أو سيولة مؤقتة انتهازية

## البطالة في دول الخليج.. التحدي القادم

بين تقريره في يونيو 2016 وتقريره في يناير 2017، يعتمد على مسق فرضيته بأن يستقر معدل سعر برميل النفط في عام 2017 عند مستوى 55 دولارا وذلك مرتبط أيضا بمدى صمود الاتفاق بسحب 1,8 مليون برميل يوميا في إنتاج النفط التقليدي، بمستوى 1,2 مليون برميل يوميا لدول أوبك، و600 ألف برميل يوميا للمنتجين خارجها.

وتعتبر زيادة الإيرادات بسبب اتفاق النفط ودعم تلك الزيادة لمعدلات النمو في معظم دول الخليج، هي أو لا غير مضمونة أو مستدامة، وحتى بافتراض احترام الاتفاق وعدم تحقق المخاطر الأخرى، تمنح فقط فسحة قصيرة من وقت تعزز من فرص نجاح الإصلاحات الجزئية ولا تؤجلها.

الحقيقي القادم لها جميعا. وحتى معدلات النمو الضعيفة، ليست مضمونة، لعام 2017 سيكون حافوا باحتمالات تغيرات سياسية كلية على مستوى العالم، قد تؤدي إلى تأثيرات سلبية كبيرة على أداء الاقتصاد العالمي والقطري، شبيهة بما حدث من متغيرات في عام 2016 عندما خرجت بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وفاز دونالد ترامب برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن للإقليم مفاجأة أيضا، فإحداث العنف الجيوسياسية، ومؤثرة إيجابا بانفراجها، وسلبا بزيادة حدتها، على معدلات النمو المحتمل، سواء من زاوية تأثيرها النفسي، أو من زاوية نقص أو زيادة وفر أو هدر الموارد المخصصة لتمويلها. وتعديل البنك الدولي تقديراته للنمو إلى الأعلى ما

أشار تقرير الشال الاقتصادي إلى رفع البنك الدولي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول الخليج، لخمس دول منها بالزيادة، ولدولة واحدة وهي البحرين بالسالب.

وكانت أعلى معدلات النمو المتوقعة لقطر، حيث جاءت زيادة أسعار النفط مؤخرا لتضاعف تقديرات النمو لها في 2017 في 3,6٪، وخفضها لعام 2018 إلى 2,1٪.

وجاء ثاني أعلى معدلات النمو المتوقعة لعمان، التي زاد البنك تقديراته لنموها من نحو 2,5٪ في 2016 إلى نحو 2,9٪ في 2017، لترتفع إلى 3,4٪ في 2018، وجاء الإمارات ثالثة بزيادة تقديراته لنموها من 2,3٪ لعام الماضي إلى 2,5٪ في 2017، وترتفع تلك التقديرات إلى 3٪ في عام

## «بيان»: التجميع يركز على أسهم تقل قيمتها السوقية عن الدفترية أو الاسمية

الاربعاء، حيث شهدت البورصة تباينا لجهة إغلاق مؤشرات الخلفة، بعد أن وصل المؤشر السعري تسجيل المزيد من المكاسب بدعم من الشراء والتجميع المستمرة على الأسهم الصغيرة، خاصة تلك التي تقل قيمتها في السوق عن قيمتها الدفترية أو الاسمية، في حين تراجع المؤشران الوزني وكويتي 15 على وقع عمليات جني الأرباح التي استهدفت بعض الأسهم القيادية خاصة بعد الارتفاعات الكبيرة التي حققتها في الجلسات السابقة.

خاصة مؤشر كويت 15 الذي حقق نموا 3,03٪ بدعم من عمليات الشراء القوية التي تركزت على الأسهم القيادية والثقيلة، لاسيما في قطاع البنوك، بالإضافة إلى عمليات التجميع التي شهدت بعض الأسهم الصغيرة، وسط ارتفاع مستويات السيولة بشكل لافت لتصل إلى أكثر من 75 مليون دينار، الأمر الذي انعكس إيجابا على القيمة الراسمالية للبورصة التي ربحت نحو 623 مليون دينار خلال هذه الجلسة فقط.

وركز التقرير على جلسة

الماضي إلى أكثر من 75 مليون دينار وهو أعلى مستوى لها منذ منتصف عام 2013، هذا بالإضافة إلى قرب إعلان الشركات المدرجة عن نتائجها السنوية التي تتوافق مع توقعات بشأن تاتي هذه النتائج ضمن النطاق الإيجابي، فضلا عن تدني أسعار الكثير من الأسهم ووصولها إلى مستويات مغرية.

وتمكنت ومشتريات البورصة الثلاثة من إنهاء جلسة منتصف الأسبوع مسجلة مكاسب كبيرة،

قال تقرير شركة بيان للاستثمار إن بورصة الكويت واصلت أداءها الاستثنائي واستمرت مؤشراتاتها في كسر حواجز جديدة بدعم من العوامل الإيجابية المحيطة بها هذه الفترة، فضلا عن تأثير تحسن أسعار النفط واكتمال المشهد السياسي في البلاد على مؤشرات المتداولين، تاتي أيضا بعض العوامل الداخلية لتعزز من المسار الصاعد والمتينة في تزايد مستويات السيولة المالية بشكل لافت، حيث وصلت في جلسة يوم الثلاثاء